

لجنة محروقات طرطوس تعدد خريطة توزيع المازوت على المحطات.. ومحطات تشكي!

طرطوس: الوطن

اشتكى بعض أصحاب محطات الوقود في طرطوس من الآلية التي يتم توزيع المحروقات المخصصة للمحافظة من بنزين ومازوت بموجبها، ويؤكدون أنه يتم حصر إعطاء طلبات المازوت لعدد محدد من المحطات خاصة في مدينة طرطوس وما حولها.

كما يتم حصر مازوت الزراعة بمحطة اتحاد الفلاحين مع أنها بيد مستمر خاص وليس تحت إدارة اتحاد الفلاحين كما كانت سابقاً وهكذا بالنسبة لمازوت المنشآت السياحية والصناعية والمخابز حيث إن الأمر مصور ببعض المحطات.

كما تقيد الشكاوى بحصر المازوت للشاحنات بمحطة ضمن المرفأ رغم ما يشاع عن تلاعب فيها بالتواطؤ مع السائقين..

مدير محروقات طرطوس عدنان ديب بين لـ «الوطن» أن طلبات المازوت التي توزع على محطات مدينة طرطوس هي مخصصات سرافيس نقل الركاب التي تعمل ضمن المدينة فقط وهي توزع وفق الدور على المحطات المتواجدة ضمن مدينة طرطوس وبقرار من لجنة المحروقات أما فيما يخص المازوت الزراعي فهو يوزع على مناطق المحافظة وفق دور ثابت على كافة المحطات الراغبة في كل منطقة باستثناء منطقة طرطوس حيث توضع مخصصات المازوت الزراعي في محطة اتحاد الفلاحين بناءً على قرار من لجنة المحروقات دعماً لهذه المنظمة.

وبالنسبة لمازوت المنشآت السياحية والصناعية أكد ديب أن الأمر متاح أمام كافة المحطات التي ترغب باسترجار المازوت بسعر التكلفة لتزويد هذه المنشآت وقد تقدمت العديد من المحطات في السابق وأعادت سحب طلبها لاحقاً، باستثناء محطة واحدة ويتم حالياً تزويد المنشآت عبر الصهاريج الخاصة بشركة محروقات. وبالنسبة لمحطة مكتب نقل البضائع التي تزود الشاحنات الخارجة من المرفأ إلى باقي المحافظات فهي تابعة لوزارة النقل وتقوم بتزويد الشاحنات عبر البطاقة التكميلية وبمخصصات محددة ويتم تزويدها أربعة أيام أسبوعياً لتأمين الشاحنات المحملة بالبضائع والخارجة من مرفأ طرطوس كون المحطة أحدثت خصيصاً لهذا الأمر.

وبخصوص مازوت المخابز قال ديب: تتقدم المحطات الراغبة بتزويد المخابز في منطقتها بطلب إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي بدورها تعلمنا بهذه المحطات والتي سيتم تزويدها بشكل شهري وفق الدور المحدد من قبلهم.

على أي حال الشكاوى مازالت قائمة ونتمنى من لجنة المحروقات توزيع الطلبات على المحطات استناداً لأسس ومعايير محددة



لا دراسة للبدل الداخلي رئيس لجنة الأمن الوطني في «الشعب» لـ«الوطن»: اقتراح لتخفيض البديل الخارجي سنطالب مجدداً مكتب المجلس بمشروع لتحويل رابطة المحاربين إلى اتحاد

محمد منار حميجو



من القوات المسلحة سواء من الجيش أم قوى الأمن الداخلي.

وأكد خوري أن المشروع يحفظ كرامة المتقاعدين من الشرطة والجيش وعلى الأقل يحفزهم حينما يصلون لهذه المرحلة وبالتالي يطمنون في نهاية أعمارهم بأن لهم منظمة تدافع عن قضاياهم وتؤمن لهم حياة حرة كريمة يستطيعون من خلالها متابعة العيش الكريم في هذا الوطن الذي تليق به كل التضحيات.

وأشار خوري إلى مهام لجنة الأمن الوطني في المجلس فهي إحدى اللجان الأساسية وورد في النظام الداخلي أنها تعنى بشؤون وزارتي الداخلية والدفاع وما يرتبط بهما، مضيفاً: كنت معترضاً على هذه المهمة الهامّة جداً لأن اللجنة يجب أن تعنى أيضاً بالأمن الغذائي والمائي وكل ما يتعلق بالأمور التي تهتم أمن المواطن.

وأوضح خوري أنه يوجد مهتمتان أساسيتان للجنة: الأولى دراسة المشاريع التي تصدر سواء بالمراسيم أم التي تأتي من الحكومة لتلك التشريعات التي تهتم وزارتي الدفاع والداخلية تحول إلى هذه اللجنة بحكم أنها مختصة بذلك لدراستها، في حين المهمة الثانية اقتراح مشاريع قوانين وأهم اقتراح تقدمت به اللجنة لتحويل رابطة المحاربين القدامى إلى اتحاد مع إرسال الأسباب.

وفي الغضون أكد خوري أنه سوف يتم مطالبة مكتب المجلس مجدداً في بداية الدورة القادمة بمشروع قانون تحويل رابطة المحاربين القدامى إلى اتحاد بعدما تم رفعه إلى رئاسة المجلس منذ شهر أيلول إلا

كشف رئيس لجنة الأمن الوطني في مجلس الشعب فيصل خوري أنه سوف يتم طرح مقترح مجدداً يخص تخفيض قيمة البديل النقدي الخارجي للخدمة الإلزامية في حالات معينة على اللجنة للتصويت عليه من قبلها. وفي حال كان هناك موافقة من الأغلبية يتم رفعه إلى رئاسة المجلس من دون أن يحدد المدة الزمنية لطرحه.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أكد خوري أنه تم رفع مقترح سابقاً في بداية الدور التشريعي الثاني حول موضوع البديل الخارجي تضمن أن المقيم خارج البلاد للدراسة يتم تخفيض البديل الخارجي له حتى النصف أي يدفع فقط أربعة آلاف دولار في حين الذي يعمل وغادر بشكل نظامي يدفع ستة آلاف.

وأضاف خوري: أما الذي غادر البلاد بشكل نظامي ولم يرسل في حينها سند إقامة وبعدها أرسل هذه الوثيقة يدفع ثمانية آلاف دولار. في حين الذي غادر بشكل غير نظامي فإنه لا يقبل له أي عذر ويحاكم وفق القوانين.

ورأى خوري أنه لا يمكن أن يكون هناك بدل داخلي باعتبار أنه من الممكن سبب خلاً ومن الممكن أن يكون طبقاً إذ يستطيع الأغنياء إعفاء أولادهم من خدمة العلم في حين الفقراء لا يستطيعون ذلك.

الشرطة تكشف عن مواد فاسدة وأسعار عالية من مورد سجن السويداء!

السويداء- عبيد صيموعة

كشفت مصادر في قيادة شرطة السويداء عن وجود ارتفاع ملحوظ في الأسعار الموجودة في جدول لجنة أرزاق السجن المركزي بالسويداء، وتم اكتشاف ذلك نتيجة متابعة قيادة الشرطة لتنفيذ جدول أعمال لجنة أرزاق السجن من المواد الغذائية المستجرة عن طريق المتعهد «المؤسسة السورية للتجارة بالسويداء» والمستثمرين لدى جمعية رعاية المسجونين بالسويداء..

وأشار المصدر إلى وجود ارتفاع ملحوظ بأسعار المواد تزامن مع انخفاض جودتها، مضيفاً: تم التواصل مع المؤسسة السورية لتلافي تلك الملاحظات فتم تخفيض الأسعار بنسبة ٢٥٪ تقريباً مع تحسين مستوى جودتها.

ولفت إلى أنه تم الإيعاز لرئيس لجنة شراء أرزاق السجن بطلب تحليل عينات من المواد الموجودة في مستودع السجن المركزي لدى مخابر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ليتبين أن بعض المواد غير مطابقة للمواصفات القياسية السورية كما ورد في شهادة تحليل المخبري للماني ديب البندورة واللبن العربي البقري، كما تم إتلاف كميات مخالفة للمواصفات السورية من مادة الفروج واللحوم الحمرية وجميعها غير صالحة للاستهلاك البشري بعد تنظيم محضر ضبط مخالفة من قبل لجنة التعمين بحق المورد لجمعية رعاية المسجونين لبيع مواد غذائية مخالفة للمواصفات القياسية السورية.

وأكد المصدر قيام مجلس إدارة جمعية المسجونين في السويداء بتسليم كتاب إلى مستثمري فعاليتي البقري والدكان في السجن المركزي تؤكد ضمنه تفادي حدوث أي مخالفة ببدول اللحوم غير الغذائية أخرى، وتوضح فيه تحديد شروط توريد اللحوم وغيرها، كأن يتم تزويد الجمعية بطلب الفاتورة قبل يوم على الأقل كما هو وارد في عقد الاستثمار، بحيث تقوم الجمعية بفحص المادة قبل دخولها عن طريق الطبيب المختص وأن يتحمل التاجر مورد المادة أي مخالفة للمواصفات أو الصلاحية على أن يتم توريد اللحوم حصراً عن طريق مسلخ الدولة وتكون مرفقة بتقرير طبي من قبل طبيب المسلخ ولا يسمح بإدخال أي مادة لحوم لا تحمل ختم مسلخ الدولة والتأكد أنه سيتم إتلاف كامل المادة مهما بلغت قيمتها، كما يتحمل المستثمر مسؤولية سوء تخزين المادة الذي يؤدي إلى تلفها تحت طائلة الحراسة وفسخ عقد الاستثمار مع حرمان المستثمر من أي حقوق خاصة بالاستثمار.

أين ذهب موسم القمح «الاستثنائي»؟ عدم وصول المنتجين لمراكز الاستلام خفض الاستلام إلى ٩٤٠ ألف طن من القمح أسعار الشعير شجعت الفلاحين على بيعه للحكومة.. وقلة المستودعات حدثت من الشراء

محمود الصالح



مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة عبد العزيز قضيبي أكد لـ«الوطن»، على جودة الموسم الزراعي الشتوي الماضي والحصول لأي أضرار وتوافر الظروف المناسبة لنمو المحصول وتحقيق أرقام إنتاجية كبيرة، فقد بلغت المساحة المحسطة زراعتها بمحصول القمح ١٧٩٦٧٨ هكتارات في جميع المحافظات تأتي في مقدمتها محافظة الحسكة بمساحة ٧٤٢٨٣ هكتاراً تليها حلب بمساحة ٤١٤٢٠ هكتاراً، ولدى تنفيذ الخطة وانتهاء عمليات الزراعة بلغت المساحة المنقذة فعلياً لزراعة القمح ١٣٤٥٦٧ هكتارات، ويأتي سبب عدم تنفيذ الخطة الزراعية لوجود مناطق خارج سيطرة الدولة لا يمكن للوحدات الإرشادية والمصالح الزراعية تطبيق الخطة الزراعية فيها، إضافة إلى نقص مستلزمات الإنتاج وخاصة الأسمدة في معظم المناطق الأخرى، مضيفاً: كانت المحافظة الأولى في المساحة المنقذة الحسكة بمساحة ٤٦٤٦٥ هكتارات وحلب بأكثر من ٣٠٠ ألف هكتار.

وأكد استمرار متابعة المحصول من أجهزة وزارة الزراعة كافة وتقديم الرعاية المطلوبة حتى الوصول إلى مرحلة الحصاد، حيث بدأت العمليات لحصاد الشعير أولاً ومن ثمن القمح، مضيفاً: وكانت المعاناة الأكبر في قلة الحصادات في مناطق الإنتاج، وبلغت حتى تاريخه الكميات المحسودة من محصول القمح ١٠٨٣٧٢٠ هكتاراً وسبب عدم حصد كل المساحة المزروعة هو وجود مساحات غير قابلة للحصاد إضافة إلى وجود ٣١ ألف هكتار تعرضت للحريق خلال الموسم الماضي.

ولفت إلى أن الكميات التي تم استلامها من السورية للحبوب تجاوزت ٨٨٠ ألف طن بينما كان استلام المؤسسة العامة لإكثار البذار ٥٦٦٧٢ طناً وهي تأتي من المساحات التي تعافتت المؤسسة على استلامها من الفلاحين بغية دعم مخزونها من البذار للعام القادم، في وقت لم تكن تتجاوز كميات الحبوب المستلمة من جميع الجهات في العام الماضي ٣١٢ ألف طن، مضيفاً: لو أتاحت الفرصة للفلاحين في المناطق غير الآمنة في تسويق إنتاجهم إلى مراكز الحبوب لتضاعف هذا الرقم.

أما محصول الشعير فقد بين قضيبي أن المساحة المحسطة للزراعة بلغت ١٤٨٠٨٤ هكتارات زرع منها ١٤٨٠٨٤ هكتاراً، مشيراً إلى أن أغلب هذه المساحة بعيلة تم حصاد ما يزيد على ١١٨٤٨٤ هكتاراً بلغت كميات الاستلام من الشعير بحدود ٣٤١٧٨٠ طناً منها ٣٣١٠٤٥ طناً للمؤسسة العامة للأغلاف ١٠٧٣٥ طناً للمؤسسة العامة لإكثار البذار في وقت كانت الاستلامات في العام الماضي ٧٨٣

وفرعية على مستوى كل فرع، ولتحقيق نوع من الرقابة والشفافية، تمت أتمتة العمل في قبايين جميع المراكز التابعة للمؤسسة بحيث يتم مشاهدة ومراقبة أي سيارة تقف على القبان في أي مركز.

وأوضح قاسم أنه تم تصدير التعليمات الخاصة بتخزين مشتريات المؤسسة من الأقماع لعام ٢٠١٩، والتنسيق مع الاتحاد العام للفلاحين لإرسال أسماء التعاونيين بالسرعة الكافية ليصار إلى صرف مستحقاتهم بأسرع وقت ممكن بالتنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي للتحقيق بمنح شهادة المنشأ الزراعي لتكون ثبوتية من وثائقات صرف الأقماع لعام ٢٠١٩ وعدم استلام الأقماع ما لم ترفق بوثيقة منشأ صادرة عن مديرين الزراعة ومصالحها في المحافظات.

ولفت إلى قيام المؤسسة بتحديد المقاييس الرسمية لمادة القمح لموسم ٢٠١٩ وشروط تسليم مادة القمح لموسم تسويق حبوب وتعليمات ضبط الشراء لموسم والتعليمات الخاصة بإجراءات الوقاية والتعقيم لمخازين المؤسسة والتعليمات الخاصة بأسس بيع الأكياس وتنظيم قيودها وإجراءات صرف مستحقات الموردين والحسميات المترتبة عليهم، وتم تحديد أسعار القمح وفق الدرجات العادية وللدرجة الأولى ١٧٥٠٠ ل/س، طن + ١٠٠٠٠ ل/س، مكافأة تسليم.

وكشف أن مبيعات المؤسسة من الأكياس الخيش الجديدة بلغت ٨٥٢٤٩٣٣/ كيساً والكمية المتبقية لدى المؤسسة ٥٦٥٢٨٤٦/ كيساً. عمليات الشراء مستقرة في كل الفروع حتى تاريخه باستثناء فرعي القامشلي.

وعن دور المؤسسة العامة للأغلاف

لرزم دفع قيم الحبوب لإخوة الموردين، مضيفاً: ونظراً للأوضاع الأمنية في بعض المناطق تم إصدار تعميم من وزير الداخلية يطلب فيه من الجهات المعنية بالتنسيق مع المؤسسة العامة لتجارة الحبوب لتأمين الحماية الأمنية اللازمة لمراكزها وتم تسهيل كتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء لتوجيه من يلزم الطلب من اللجنة الأمنية بمحافظة الحسكة لتحديد المراكز الآمنة والممكن اعتمادها لاستقبال موسم ٢٠١٩. وتم اتخاذ قرار لإخلاء مركز حمدة لاعتماده مركزاً لاستلام أقماع موسم ٢٠١٩. وفيما يتعلق بتأمين مستلزمات الإنتاج بين أنه تم تأمين أكياس الخيش الجديدة لجميع محافظات القطر بما يقرب من ١٤ مليون كيس خيش جديد، وتم تحديد سعر مبيع الأكياس ببلغ ٧٥٠٠ ل. س.

ولكيس الواحد تعاد عند إعادة الكيس المملوء بالأقماع، مضيفاً: وتم تشكيل لجان للإشراف على عمليات التسويق، مركزية (على مستوى الإدارة العامة)